إعلاء راية العدالة والمساءلة

الشهر الماضي كان ذكرى مرور ثلاثة عشر عامًا على بدء النزاع في سوريا. ثلاثة عشر عامًا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الجنائي الدولي التي أدّت إلى خسائر واضطرابات تفوق الخيال. وعدد كبير من البلدان، وليس فقط في الشرق الأوسط، يواجهون نزاعاتٍ متصاعدة.

بعد أن عملت في مجال العدالة الدولية طوال معظم مسيرتي المهنية، بتّ أتأمّل في طبيعة هذا العمل والغرض منه. مع تزايد التحدّيات أمام أطر القانون الدولي، كيف نستجيب عندما يكون الطلب إيجاد حلول سريعة بدلًا من الجهود البطيئة والمستمرة للإجراءات القانونية؟

عندما تم تعييني في عام 2017 كرئيسة للآليّة الدوليّة، كانت هذه الآليّة شكلًا جديدًا من هيئات المساءلة. لم يكن الطريق محدّدًا وليس بالضرورة واضحًا، لكن وجهتنا كانت معروفة. وعلى حد تعبير كوفي عنان، رغم أن نسيج العدالة الدوليّة هشّ للغاية، فإن هدفنا في الآليّة الدوليّة يتلخّص في أن نكون بصف أولئك الذين ينسجونها لتكون أكثر كثافةً وقوّة، بغض النظر عن التحدّيات. إن العدالة للضحايا والناجين/يات والمساءلة هما الأولويتان، ويجب على العالم ألا يخلف التزامه بدعم القانون الدولي بحجّة أن الأمر يتطلّب الوقت والموارد.

إن الآليّة الدوليّة هي جزء من جهدٍ جماعي، تنشط جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة وممثّلي المجتمع المدني السوري الذين يعملون دون كلل. بدون منظّمات المجتمع المدني المتخصّصة، تقدمنا سيكون محدودًا. إن هذا التعاون الثنائي المنسّق هو الذي يسمح للآليّة الدوليّة بتقديم الدعم الفعّال للسلطات القضائية التي تحقّق في الجرائم الدوليّة في سياق سوريا والمساهمة في القضايا التي تسعى إلى محاكمة مرتكبي هذه الجرائم في المحاكم.

النقاش الزائف حول إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وتغليبها على العدالة والمساءلة أو حتى التضحية بالعدالة والمساءلة في خدمة السلام المتساوم عليه بغية كسب الزخم يعدّ نقاشًا مرفوضًا، ويجب ألا يكون هناك أي لبس أو مساومة في هذا الشأن. إن العدالة وحقوق الإنسان ليسا مفهومان متنافيان، بل مترابطان. حقوق الإنسان هي الحدّ الأدنى الذي نتوقّعه، ولكن الهدف يبقى تحقيق العدالة. لأنه كما يعلم كل طفل، لا يمكن إحلال السلام بدون عدالة، وكما يعلم كل شخص بالغ، فإن التهدئة السياسية لا تجلب السلام.

وعلينا أن نستمر في اغتنام الفرص لتحقيق العدالة وإلزام المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته وواجباته.

في هذه الأوقات المحفوفة بانعدام اليقين، أستطيع أن أؤكّد بثقة أنه على الرغم من أن الطريق لا يزال طويلًا، فإن التركيز المحايد والمخلص للآليّة الدوليّة على تيسير العدالة قد حقّق نتائج ملموسة.

في أقسام التحديثات في مجال العدالة، سترون العدد غير المسبوق من المساهمات الفعلية التي قدّمتها الآليّة الدوليّة في تطوّرات العدالة المتعلّقة بسوريا. هذه فقط الحالات التي سمح لنا فيها المدّعون العامّون بالإشارة علنًا إلى الدعم المقدّم للتحقيقات والقضايا السابقة أو الجارية، حيث دعمت الآليّة الدوليّة عددًا أكبر من القضايا. ومع ذلك، فحتّى الأرقام العلنية تعكس التقدّم الكبير المحرز في مجال العدالة.

وقد تلقّت الآليّة الدوليّة حتى الآن **371** طلبًا للمساعدة من **16** سلطة قضائية.

وقد قمنا بالفعل بدعم **254** منها، والتي تتعلّق بـ **185** تحقيقًا منفصلاً

لا يستجيب فريقي للطلبات فحسب، بل يشاركون المعلومات أيضًا بشكلٍ استباقي. إذ نشارك مع السلطات القضائية العمل الذي تم إجراؤه للطلبات السابقة، والمنتجات القانونية والتحليلية التي تم تطويرها خدمةً لمسارات التحقيق الخاصة بنا ضمن التحقيق الهيكلي الذي تجريه الآليّة الدوليّة، أو الأدلّة ذات الصلة التي تم تحديدها نتيجة عمليات البحث الاستباقية. فننتهز كل فرصة لدعم عمليات العدالة.

أحد التطوّرات المهمّة التي تعمل عليها الآليّة الدوليّة هو الإصدار العلني لتقريرٍ حول الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز. هذه المسألة من مجالات التركيز في تحقيقنا الهيكلي وترتبط بأهداف العدالة الأوسع التي تتجاوز الإجراءات الجنائية. نأمل ألا يكون هذا التقرير ذا قيمة فقط للإجراءات الجارية في محكمة العدل الدولية (قدّمته هولندا وكندا)، بل أن يكون مفيدًا أيضًا لأصحاب المصلحة الآخرين في مجال المساءلة الذين يسعون إلى تحقيق فرص العدالة في سوريا. لقد أعددنا كل منتج من منتجاتنا السابقة، وهي ليست متاحة للعامة، لتكون قابلة للاستخدام من قبل طيف من الهيئات القضائية المختلفة. فيصبح دعم عمل الآليّة الدوليّة وسيلةً فعّالة من حيث التكلفة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية المتعدّدة.

كل تحقيق أو قضية دعمتها الآليّة الدوليّة هو بمثابة تذكير قوي بالحاجة إلى المساءلة، وكذلك بإمكانية تحقيق المساءلة، بغض النظر عن هوّية الضحية أو الناجي(ة) أو الجاني.

باعتبارها الكيان الوحيد الذي يتمتّع بولاية مخصّصة لتسهيل عمل السلطات القضائية التي تسعى إلى تحقيق المساءلة فيما يتعلّق بالسياق السوري، فإن الآليّة الدوليّة هي مؤسسة فريدة ورائدة. وفي فترة عملها القصيرة، كانت بالفعل بمثابة نموذج لسياقاتٍ أخرى. لكن الأهم من ذلك أنها مؤسسة أحدثت تأثيرًا حقيقيًا.

لقد كان شرفًا وامتيازًا لي أن أساهم في إنشاء الآليّة الدوليّة، وأن نجمع فريقها الفريد من نوعه من الخبراء في العديد من المجالات المطلوبة لتسهيل العدالة، بدءًا من المحامين والمحقّقين والمحلّلين، ووصولًا إلى الحماية والدعم وإدارة المعلومات الرقمية، والعمليات. ويسعدني أن أترك هذا الفريق في أمانة خلفي، روبير بيتي، الذي يتمتّع بخبرة واسعة وطويلة في مجال العدالة الجنائية الدولية.

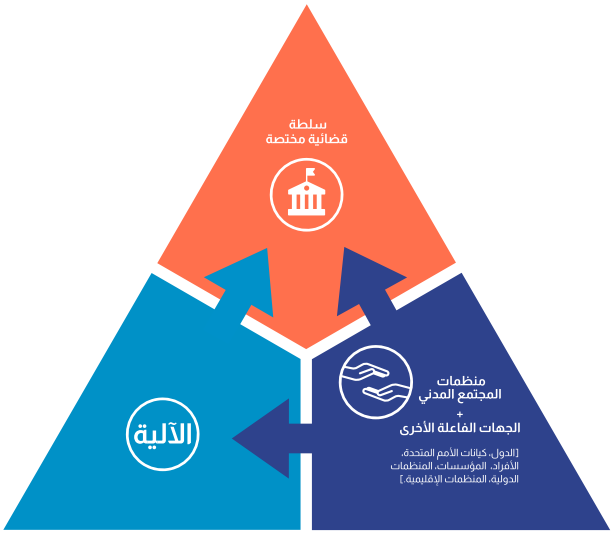

وأود أن أختم بالإعراب عن امتناني لأولئك الذين سهّلوا عملنا. كان لي الحظ بأن سنحت لي الفرصة للعمل بشكلٍ وثيق مع عدد من ممثّلي المجتمع المدني في سوريا. لم يتوانوا بدعمهم لي ولفريقي، نحن الذين انضممنا لاحقًا إلى العمل الذي كانوا يقومون به بالفعل لعدّة سنوات. وبدون تعاونهم ومناصرتهم الملهمة، لم تكن الآليّة الدوليّة قادرة على تحقيق ما حققته، وسيظلّون حجر الأساس في عمل الآليّة. أتوجّه بخالص الشكر لجميع السوريين الذين كرّسوا حياتهم للنضال من أجل المساءلة والعدالة، والذين وثقوا بنا. كلّي إيمان بأننا معًا سننجح في تحقيق العدالة الشاملة التي يستحقونها.

كاترين ماركي-أويل

التقدّم المحرز منذ عام 2018

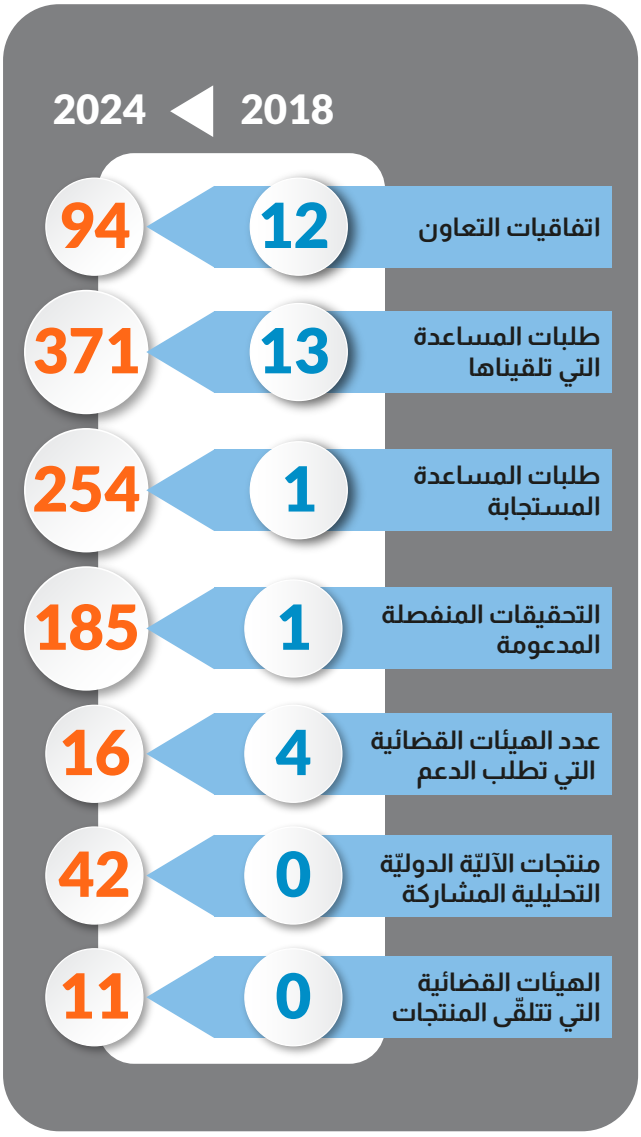

تأسّست الآليّة الدوليّة في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر 2016 وبدأت عملها في عام 2018. وباعتبارها كيانًا جديدًا يعمل على العدالة والمساءلة، قام فريق الآليّة الدوليّة بإنشائها من الصفر وتطويرها لتلبية احتياجاتهم والوفاء بالولاية الموكلة إليهم. وأعدّت الآليّة الدوليّة أطر تشغيلية مرنة وسريعة الاستجابة، وبنية تحتية مبتكرة للتعامل مع المواد الضخمة المتعدّدة الأشكال التي تجمعها. وأقامت علاقات تعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين والجهات الفاعلة في مجال العدالة، والذين شارك الكثير منهم في توثيق الأدلّة وجمعها من أجل سوريا منذ عام 2011.

وبفضل دعم وتعاون مجموعة واسعة من الشركاء، تطوّرت الآليّة الدوليّة لتصبح مساهمًا كبيرًا في المنظومة الدولية للعدالة والمساءلة. ولقد باتت العديد من المقاربات والمنهجيات التي ابتكرتها للوفاء بولايتها ممارسات شائعة.

وفي صلب كل هذه الجهود، تقع مقاربة الآليّة الدوليّة التي تركّز على الضحايا والناجين/يات. وهذه المقاربة جزءاً لا يتجزّأ من جوهر الآليّة الدوليّة منذ البداية، ووجّهت كل تفاعلاتنا مع المجتمع المدني، حتى أنه تمت الإشارة إليها باعتبارها معياراً للحوار الثنائي المتبادل.

بلورت مناقشاتنا ومشاوراتنا مع ممثّلي روابط الضحايا والناجين/يات الاستراتيجيات المواضيعية للآليّة الدوليّة للعدالة الشاملة، ما ساعدنا في تحديد أولويات مجالات التركيز. لقد كانت قضايا الجنسانية والأطفال والشباب مجالات واضحة بالنسبة لنا لتضمينها في عملنا. ومع ذلك، أكّد المجتمع المدني أن قضية الأشخاص المفقودين هي أكثر قضاياهم إلحاحاً، نظراً للعدد الكبير للأفراد الذين ما زال مصيرهم مجهولًا. فأنشأت الآليّة الدوليّة بشكلٍ استباقي إطارًا من شأنه أن يسمح لنا بتحديد تلك الكيانات المكلّفة بالبحث عن المفقودين وتبادل المعلومات ذات الصلة، في الوقت المناسب. واستنادًا إلى تجارب النزاعات السابقة، كان هذا أمرًا يجري عادّة بعد سنوات، لكننا أدركنا أنه يمكننا تنفيذه في سياق عملنا ليسمح لنا بالمساهمة في تحقيق أهداف العدالة الأوسع.

إن مساهمات الآليّة الدوليّة في مجموعة من مبادرات وعمليات العدالة عديدة. على الرغم من أننا لا نستطيع الإفصاح عن جميع تفاصيل عملنا والدعم الذي نقدّمه إلى السلطات القضائية المختصة، إلا أنه يمكننا مشاركة التقدّم الذي أحرزناه منذ أن بدأنا العمل.

مساهمات الآليّة الدوليّة في تطوّرات العدالة التي يمكن الإفصاح عنها علنًا

منذ صدور النشرة الأخيرة، أدناه بعض تطوّرات العدالة التي منحتنا السلطات القضائية الإذن لنا بالكشف عن دعمنا لها. للحصول على القائمة الكاملة، يمكن مراجعة خريطة تطوّرات العدالة هنا.

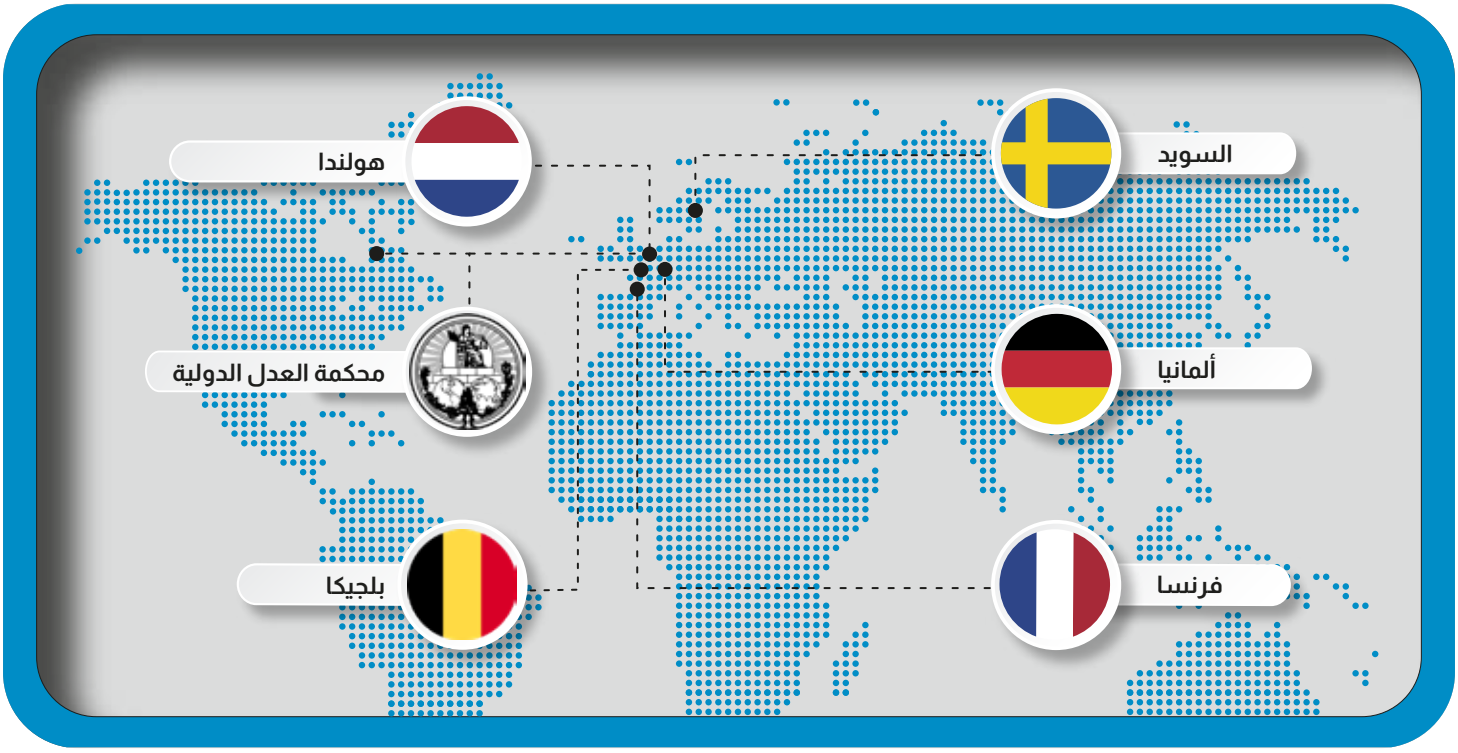

فرنسا

دعمت الآليّة الدوليّة التحقيق الذي سيؤدّي إلى محاكمة ثلاثة من كبار مسؤولي المخابرات السورية غيابياً في باريس في شهر أيّار/ مايو، بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم عن اختفاء ووفاة مواطنين فرنسيين سوريين. وسوف تدلي رئيسة الآلية المنتهية ولايتها ، كاترين ماركي أويل، شهادتها في المحاكمة.

وصدرت مذكّرات اعتقال بحق الرئيس السوري وشقيقه ولواءين في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على خلفية مسؤوليتهم عن هجمات بالأسلحة الكيميائية التي شُنّت ضد المدنيين في دوما والغوطة الشرقية في شهر آب/أغسطس 2013. وتواصل الآليّة الدوليّة دعم التحقيق، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات والأدلّة والمنتجات التحليلية.

السويد

تجري حاليًا في ستوكهولم محاكمة ضابط رفيع المستوى في القوّات المسلّحة السورية بتهمة التحريض على ارتكاب جرائم حرب من خلال تنفيذ هجمات عشوائية واسعة النطاق بالقوات الجوّية والبرّية في محافظتي حمص وحماة في عام 2012.

شمل دعمنا للتحقيق موجزًا قانونيًا عن اندلاع النزاع المسلّح غير الدولي في سوريا، والذي أثبت أهميته في توجيه الاتهام إلى المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

تمت مشاركة الموجز حول النزاعات المسلّحة غير الدولية هذا مع هيئات قضائية أخرى، وهو خير مثال على كيفية استخدام العمل التحقيقي والتحليلي ضمن التحقيق الهيكلي للآليّة الدوليّة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم الأساسية المرتكبة في سوريا من قبل هيئات قضائية متعدّدة.

بلجيكا

تم توجيه اتّهام ضد مواطن سوري، في 24 كانون الثاني/يناير، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بسبب أعمال القتل والتعذيب التي ارتكبتها ميليشيا موالية للحكومة في سلمية بمحافظة حماة، في الفترة ما بين 2011-2016. وتواصل الآليّة الدوليّة دعم هذه القضية

ألمانيا

إلى جانب إجراء أكبر عدد من المحاكمات والإدانات في السنوات السابقة، برزت اعتقالات ولوائح اتهام ومحاكمات إضافية مهمّة بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتمكّنت الآليّة الدوليّة من الإشارة إلى دعمها الحيوي في أربع من هذه القضايا.

وشمل هذا الدعم على وجه الخصوص توفير أدلّة الشهود الحاسمة والأدلّة التي سمحت بإضافة تهم جرائم الحرب.

محكمة العدل الدولية

إحدى فرص العدالة الرئيسية التي حدّدناها في مشاوراتنا مع المجتمع المدني، ولا سيّما مع روابط الضحايا والناجين/يات، كانت الإجراءات الجارية أمام **محكمة العدل الدولية** بشأن تطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفي هذا السياق، ستصدر الآليّة الدوليّة، وفي سابقةٍ، تقريرًا علنيًا عن **الجرائم المتعلّقة بالاحتجاز** والتي كانت مجال من مجالات التركيز في التحقيق الهيكلي للآليّة الدوليّة على مدى السنوات الماضية. وعلى غرار مسارات التحقيق الأخرى لدينا، يرتبط العمل في مسار التحقيق الخاص بالاحتجاز ارتباطًا وثيقًا بأهداف العدالة الأوسع لدينا والاستراتيجيات المواضيعية لتحقيق العدالة الشاملة.

آخر المستجدّات

تقرير الآليّة الدوليّة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

قدّمت الآليّة الدوليّة تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقتٍ سابق من هذا العام. يمكن مراجعة التقرير الكامل هنا، كما يمكن الاطلاع على عرض التقرير الذي قدّمته رئيسة الآليّة الدوليّة، السيّدة كاترين ماركي-أويل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 نيسان /أبريل هنا.

ويسلّط التقرير الضوء على التقدّم والإنجازات التي حقّقتها الآليّة الدوليّة. وأعربت رئيسة الآليّة الدوليّة عن بالغ تقديرها لدعم المجتمع المدني الذي لا غنى عنه لتحقيق العدالة الشاملة. وأكّدت أن إنجازات الآليّة الدوليّة قد فاقت توقعات العديد من الذين صوّتوا لصالح إنشائها في عام 2016، وخير دليلٍ على ذلك تزايد طلبات المساعدة والمساهمات التي قدّمتها الآليّة الدوليّة. ومن أجل الحفاظ على هذا النموّ الملحوظ وضمانه، حثّت الجمعية العامة على النظر على وجه العجلة في زيادة الموارد المالية للآليّة الدوليّة للحفاظ على قدراتها من حيث موظّفيها وخبراتها.

منبر لوزان

عقدت الآليّة الدوليّة ورشة عملها السنوية الشخصية هذا العام في إطار منبر لوزان، بدعوةٍ من هولندا وسويسرا. وكان التركيز على الهجمات غير المشروعة ضد المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وتواصلت الآليّة الدوليّة مع منظّمات المجتمع المدني المتخصّصة لمناقشة منهجيتنا التحليلية، والنظر في سبل تعزيز جهودنا التحقيقية لسد الثغرات في مستودعنا المركزي للمعلومات والأدلّة.

ستدعم هذه الاجتماعات والمناقشات الشخصية المخصصة حول عمل الآليّة الدوليّة بشأن الهجمات غير المشروعة الجهود المبذولة للدفع قدمًا بملف قضيتنا المفتوح وتيسير جهودنا الأخرى لتعزيز المساءلة عن الجرائم المتعلّقة بالهجمات غير المشروعة.

عدد فرص العدالة لمقاضاة استخدام الأسلحة الكيميائية قليل جدًا، وقد ذكّرت الآليّة الدوليّة الدول الأعضاء أثناء عرض تقريرها الشفهي بأنها تتحمّل مسؤولية خاصة لدعم التقدّم المحرز في المساءلة بشأن هذه السمة الرئيسية للنزاع السوري.

شبكة الإبادة الجماعية

في 16 و17 نيسان /إبريل، شاركت الآليّة الدوليّة في الشبكة الأوروبية للتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، المعروفة باسم شبكة الإبادة الجماعية. يجمع هذا اللقاء التعاوني، الذي يجري مرّتين في السنة، السلطات الوطنية التي تعمل على التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية وملاحقة مرتكبيها قضائيًا.

وبالنسبة لكبار الموظفين من فريق الآليّة الدوليّة، يمثّل هذا الاجتماع فرصةً مهمّة للتواصل مع المدّعيين العامّين ومع وحدات جرائم الحرب. وهي مناسبة أيضًا للآليّة الدوليّة لتعزيز فهم أنشطتنا المستمرة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب.

رئيس الآليّة الدوليّة الجديد

في 22 آذار /مارس، قام الأمين العام بتعيين السيّد روبير بيتي رئيسًا جديدًا للآليّة الدوليّة، وسيتولّى منصبه في 2 أيّار/مايو 2024. يتمتّع السيّد بيتي بـ 35 عامًا من الخبرة في مجال العدالة الجنائية على المستويين الوطني والدولي. فمنذ عام 2017، هو أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدّة لقيادة آلية الأمم المتحدّة للمتابعة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلّق بمقتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء في آذار/ مارس 2017. وعلاوةً على ذلك، شغل السيّد بيتي منصب كبير المستشارين وقائد فريق قسم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بوزارة العدل الكندية.

السيّد بيتي، مدّعي عام ملكي سابق في كندا، شغل عدد من المناصب الدولية العليا في مجال الادعاء، بما في ذلك المدّعي العام الدولي المشارك للدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا، ومحامي ادعاء أوّل في المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعي العام لوحدة الجرائم الخطرة في بعثة الأمم المتحدّة في تيمور الشرقية.

أسئلة متكرّرة

نظرًا للتحدّيات المالية التي تواجهها الآليّة الدوليّة، فقد تكرّر عدد من الأسئلة أثناء تواصلنا مع المجتمع المدني. نجيب أدناه على بعض الأسئلة الأكثر إلحاحًا، ولكن كما هو الحال دائمًا، يرجى التواصل معنا إذا كانت لديكم/ن أي استفسارات إضافية.

- **من يمكنه الوصول إلى المواد الموجودة في المستودع المركزي للمعلومات والأدلّة التابع للآليّة الدوليّة؟**

  يخضع الوصول إلى المواد الموجودة في المستودع المركزي للآليّة الدوليّة لرقابةٍ صارمةٍ، بما في ذلك داخل الآليّة. وفق ولايتها، الآليّة الدوليّة مكلّفة بمشاركة المواد وإعداد الملفّات لمشاركتها مع السلطات القضائية المختصة، وهي هيئات قضائية تحترم معايير حقوق الإنسان ولا تطبّق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر. لا يمكن للآليّة الدوليّة مشاركة المواد مع أي جهات فاعلة أخرى. ولا تشارك الآليّة الدوليّة المواد مع السلطات القضائية المختصة إلا بعد الحصول على موافقة مستنيرة من المصدر.

- **في حال انتهاء ولاية الآليّة الدوليّة، ما هو مصير المواد التي جمعتها؟**

  يتعلّق هذا السؤال الشائع في المقام الأوّل بالمخاوف بشأن احتمال نشر المواد إلى جهات فاعلة غير مسموح لها بتلقّيها أو أن المواد ستظل في حالة ركود. على الرغم من أننا لا نتوقّع انتهاء ولاية الآليّة الدوليّة في المستقبل القريب، لا سيّما مع استمرار السلطات القضائية في إجراء التحقيق والملاحقات القضائية في سياق سوريا، إلا أننا في طور التخطيط لضمان إطارٍ آمن وفعّال لإدارة أرشيفات الآليّة الدوليّة عندما يحين الوقت في نهاية المطاف.

  - فيما يتعلّق بالمسألة الأولى: لا يزال بند الولاية القاضي بعدم إمكانية مشاركة المواد التي تم جمعها إلا مع السلطات القضائية المختصة قائمًا، حتى بعد انتهاء عمل الآليّة الدوليّة في نهاية المطاف. ولا يمكن تقاسم المواد مع الولايات القضائية التي لا تحترم معايير حقوق الإنسان.
  - لا تشارك الآليّة الدوليّة المواد إلا بعد الحصول على موافقة مستنيرة من المصادر. وحتّى بعد انتهاء عملها، فإن الحصول على الموافقة المستنيرة من المصادر لمشاركة المواد الخاصة بهم أمر منصوص عليه في اختصاصات الآليّة الدوليّة وهو حجر أساس للأمم المتحدة.
  - أخيرًا: من المهم جدًا ألا تظل المواد التي تم جمعها راكدة ولا يمكن الوصول إليها في أرشيف الأمم المتحدة. وعندما تنتهي فترة ولاية الآليّة الدوليّة، فإن الاستفادة من المواد التي تم جمعها ومشاركتها مع السلطات القضائية سوف يتطلّب الموارد والخبرات. وهذا أمر نؤكّد عليه بانتظام كونه اعتبارًا مهمًا ليس فقط بالنسبة للآليّة الدوليّة، ولكن أيضًا لهيئات التحقيق والجمع الأخرى.

- **هل ستدعمون المؤسّسة المستقلّة لشؤون المفقودين؟**

  وضعت الآليّة الدوليّة استراتيجية للأشخاص المفقودين لعدد من السنوات حيث كانت هذه المسألة أولوية رئيسية للضحايا والناجين/يات. وكانت الآليّة الدوليّة داعماً قوياً وعلنياً لحملة المجتمع المدني الرامية إلى إنشاء هيئة مخصصة تركّز على هذا الملف. ووفقاً لموافقة مصادرها، فهي على استعداد لتبادل المعلومات مع المؤسّسة سرعان ما تصبح جاهزة للعمل.

تواصل معنا

نعبّر عن خالص شكرنا لتفاعلكم المستمر مع نشرتنا هذه، ونقدّر جميع الملاحظات التي تصلنا. يرجى الاستمرار في إرسال الأسئلة والاقتراحات للمواضيع المستقبلية وسنتأكّد من تضمينها في الإصدارات القادمة.

يعدّ موقعنا الإلكتروني مصدرًا غنيًا لمعرفة المزيد حول عمل الآليّة الدوليّة وأنشطتنا الأخيرة. يمكنكم/ن أيضًا تصفح النشرات السابقة للحصول على صورةٍ كاملةٍ عن تحقيقنا الهيكلي واستراتيجياتنا المواضيعية.

إذا كانت لديكم/كنّ أي تعليقات أو أسئلة أو إذا حصلتم/ن على هذه النشرة وترغبون/ن أن نضيفكم/ن إلى قائمتنا البريدية، يرجى مراسلتنا على iiimsyria@un.org.

نشكركم/ن على دعمكم/ن وتعاونكم/ن المستمرّين.